الأمم المتحدة

DP/FPA/2005/9

Distr.: General
22 April 2005
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٥
١٣-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، نيويورك
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت
المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

صندوق الأمم المتحدة للسكان

أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٤*

تقرير المديرة التنفيذية

المحتويات

الصفحة

أولا - التنظيم والموارد ٢
ثانيا - أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والاستعراض ٣
ثالثا - النتائج الرئيسية لمراجعة الحسابات والمتعلقة بمراجعة حسابات المكاتب وإجراءات المتابعة المتخذة ٤
رابعا - استعراض مراجعة حسابات المشاريع التي تنفذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية ١٢
خامسا - متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مراجعة الحسابات السابقة ١٦
سادسا - نظام أطلس ١٧
سابعا - استعراض تطبيق السياسات ١٧
ثامنا - آليات الرقابة ٢٠
تاسعا - التوصية ٢٢

* أدى جمع وتحليل البيانات الحالية اللازمة لإطلاع المجلس التنفيذي على أحدث المعلومات إلى التأخر في تقديم هذه الوثيقة.

170505 170505 05-31882 (A)
0531882

١ - عملا بالمقررين ٢٠٠٤/١٧ و ٢٠٠٤/٣٩ الداعيين إلى وضع إطار عمل لحل المسائل الواردة في التقارير المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات، وبما طلبه المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦، يسرّ المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس موجزا لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٤. ويعرض هذا التقرير المسائل الرئيسية التي أثيرت في مراجعة حسابات الإدارة والمشاريع والتدابير التي اتخذت لتنفيذ التوصيات المنبثقة من مراجعات للحسابات سابقة. كما يعرض النهج المتبع حاليا لكفالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات. وتعرض أيضا المسائل الرئيسية التي شملتها أنشطة الصندوق والنتائج الرئيسية التي تمخضت عنها هذه الأنشطة.

أولا - التنظيم والموارد

٢ - أضحت شعبة الخدمات الرقابية اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ تضم فرعين وهما: (أ) فرع الرقابة والتقييم؛ و (ب) فرع خدمات مراجعة الحسابات، الذي كان يدعى سابقا قسم مراجعة الحسابات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمراجعة الحسابات واستعراض الأداء. وتشمل الوظائف المأذون بها في فرع الرقابة والتقييم وظائف الرئيس وثلاثة مستشارين من مستشاري التقييم وموظفَّي دعم، وفي فرع خدمات مراجعة الحسابات وظائف الرئيس وخمسة متخصصين في مراجعة الحسابات وموظفَّي دعم.

٣ - وإضافة إلى ذلك، أُسندَت خدمات المراجعة الداخلية للحسابات بموجب عقد أبرم مع شركة بارزة مختصة بمراجعة الحسابات تغطي منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة الدول العربية وأوروبا. وهذا العقد الذي تبلغ قيمته زهاء ١٧٠ ٠٠٠ دولار، تولى شؤون إبرامه مباشرة فرع خدمات مراجعة الحسابات. وخصص صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا ما قدره ١٨٧ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف خدمات مراجعة الحسابات التي يقدمها مركز خدمات مراجعة الحسابات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا. وخلال عام ٢٠٠٤، دفعت هذه الموارد المالية لقاء خدمات قدمها متخصصان في مراجعة الحسابات. كما استعان فرع خدمات مراجعة الحسابات بمستشارين أفراد لتعزيز قدرته وتوسيع نطاق مراجعة الحسابات التي يقوم بها.

ثانيا – أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والاستعراض

٤ – شملت أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والاستعراض التي اضُطلع بها في عام ٢٠٠٤ ما يلي:

(أ) قيام فرع خدمات مراجعة الحسابات، بمساعدة من أحد الاستشاريين، بمراجعة حسابات الإدارة في ثمانية مكاتب (أربعة في منطقة أفريقيا وثلاثة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومكتب في منطقة الدول العربية وأوروبا)؛

(ب) قيام فرع خدمات مراجعة الحسابات، بمساعدة من استشاريين، باستعراض ٤٥٨ تقريرا عن مراجعة حسابات أنشطة متعلقة بمشاريع نفذتها في عام ٢٠٠٣ حكومات ومنظمات غير حكومية؛

(ج) قيام أفراد انتدبوا لمهمة في المركز الإقليمي لخدمات مراجعة الحسابات في أفريقيا بمراجعة حسابات الإدارة في ثمانية مكاتب قطرية في منطقة أفريقيا؛

(د) إجراء مراجعة حسابات بموجب عقود في أربعة مكاتب قطرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وستة مكاتب قطرية في منطقة الدول العربية وأوروبا.

٥ – وأُعدت خطة العمل السنوية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٤ باستخدام نهج لتحليل المخاطر مع أخذ مساهمات الشُّعب الجغرافية التابعة للصندوق في الاعتبار. وكانت خطط مراجعة الحسابات تنقح بصفة دورية لتلبية الطلبات الخاصة التي ترد من الإدارة ولمراعاة الظروف المتغيرة، خاصة في الميدان. وقريبا من نهاية العام، وسع فرع خدمات مراجعة الحسابات النموذج الذي يعتمده لتقييم المخاطر ليستخدم كمساهمة في استحداث خطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٥.

٦ – وضمن عملية تطوير قدرات الموظفين المتواصل، تلقى موظفو فرع خدمات مراجعة الحسابات تدريبا على شؤون الأمن وبرامجيات الأطلس. كما حضر هؤلاء الموظفون الدورة التدريبية التي عقدت لمديري العمليات في آب/أغسطس ٢٠٠٤، وتم تدريبهم أيضا على أساليب إجراء المقابلات وعملية الإشراف وتقييم الأداء. واعتمادا منه لنهج استباقي ووقائي، أسدى الفرع المشورة إلى مكاتب قطرية ووحدات تابعة للمقر بشأن إجراءات المتابعة التي اتخذتها في مجال مراجعة الحسابات وبشأن ما تقتضيه المشاريع التي تنفذ على الصعيد الوطني في مجال مراجعة الحسابات. وساهم الفرع كذلك في صياغة السياسات الخاصة بمكافحة الغش وبأنظمة الأمن والمعلومات، وكان يستشار بانتظام كلما كانت تُستعرض النظم والإجراءات المتبعة في تطبيق الضوابط الداخلية. إلى ذلك، شارك الفرع أثناء

عام ٢٠٠٤ كعضو في عدة أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات مشاركة حيوية للنهوض بالمبادرات التي تتخذها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتبسيط هذه النظم والإجراءات ومواءمتها. وأتاحت هذه الأفرقة العاملة الفرص لتبادل الوكالات المعلومات في ما بينها ولإدخال تحسينات على الضوابط الداخلية.

ثالثا – النتائج الرئيسية لمراجعة الحسابات والمتعلقة بمراجعة حسابات المكاتب وإجراءات المتابعة المتخذة

٧ – يتبين من التقارير الـ ١٨ التي صدرت في عام ٢٠٠٤ أن مستوى الضوابط الداخلية والامتثال لما تقتضيه القواعد المالية والإدارية والبرامج كان مُرضيا في أربعة مكاتب، ومرضيا جزئيا في ١٠ مكاتب واعتبر ناقصا في أربعة مكاتب.

٨ – وصدر خلال عام ٢٠٠٤ ما مجموعه ٧٤٣ توصية موزعة بحسب كل مجال من المجالات التي خضعت حساباتها للمراجعة، وذلك على النحو التالي:

المجال	عدد التوصيات التي صدرت في عام ٢٠٠٤
التنظيم وملاك الوظائف	١٦
المسائل البرنامجية	٢٠٩
العمليات المالية	١١١
إدارة شؤون الموظفين	١٥٣
الإدارة العامة	٢٠٠
التشغيل الآلي للمكاتب	٥٤
المجموع	**٧٤٣**

٩ – يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان على أرفع المستويات باستعراض النتائج التي تتمخض عنها مراجعة الحسابات استعراضا دقيقا، وتقوم الأطراف المعنية باتخاذ إجراءات متابعتها في حين يتولى عملية رصد تنفيذ هذه الإجراءات الشُّعب التابعة لكل مكتب وفرع خدمات مراجعة الحسابات. ويستخدم الصندوق نظاما شاملا يتضمن قاعدة بيانات لمراجعة الحسابات والتوصيات لمتابعة التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات والصادرة نتيجة لمراجعة حسابات الإدارة في المكاتب. وحينما يصدر تقرير عن مراجعة الحسابات، يدرج التقرير وكل من التوصيات والتعليقات الواردة من الإدارة في قاعدة البيانات التي يتولى شؤونها موظفو فرع خدمات مراجعة الحسابات. ويبلغ الفرع المكاتب المعنية بضرورة الانتظام في إدخال آخر المعلومات المتعلقة بتنفيذ هذه التوصيات في هذا النظام الشامل. وبدءا من عام

٢٠٠٣، أُتيحت للشُّعب الجغرافية إمكانية الاطلاع على قاعدة البيانات وأسندت إليها مسؤولية رصد مدى تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات في المكاتب الموجودة في كل منطقة جغرافية تابعة لها. ويساعد فرع خدمات مراجعة الحسابات المكاتب والشعب القطرية على تعلم طريقة استخدام هذا النظام الشامل.

١٠ - ويتخذ الصندوق عدة تدابير لتعزيز نظم الضوابط الداخلية التي يعتمدها. وأدى إنشاء مكتب خدمات مراجعة الحسابات داخل الصندوق إلى تيسير المشاورات بشأن مسائل مراجعة الحسابات والضوابط. وشدد الفرع أثناء الدورة التدريبية التي عقدت لمديري العمليات في آب/أغسطس ٢٠٠٤ على ضرورة امتثال المكاتب القطرية لإجراءات الصندوق. ومن المتوقع أن يؤدي تعيين مديري عمليات في ٤٤ مكتبا قطريا إلى تعزيز القدرات الإدارية في المكاتب القطرية وأن يساهم في تطبيق الضوابط في الميدان عل نحو أكثر اتساقا. وتساعد برامجيات أطلس التي بدأت تعتمد في عام ٢٠٠٤ على تعزيز الرقابة على العمليات وذلك عبر تزويد المكاتب القطرية والمقر بمعلومات في الوقت المناسب بحيث تستطيع استخدامها لدى اتخاذها قراراتها. إلى ذلك، يشارك الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إجراء استعراض مستقل للضوابط الداخلية التي ينص عليها نظام أطلس. وجدير بنتائج هذا الاستعراض أن تساعد على زيادة تحسين هذه الضوابط داخل نظام أطلس.

١١ - وعملا بمقرري المجلس التنفيذي ١٧/٢٠٠٤ و ٣٩/٢٠٠٤، يعرض أدناه في الجدول الأول إطار عمل لتسوية المسائل الواردة في التقارير المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات. ولا بد أن يكون واضحا في الأذهان أن المسائل التي حددت لا تتصل إلا ببعض المكاتب ولا تنطبق على جميع المكاتب التي خضعت حساباتها للمراجعة. ويوضح إطار العمل المسائل المحددة في التقارير المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات ويصنفها بحسب المجال الذي خضعت حساباته للمراجعة والسياسات اللازم اعتمادها لمعالجة هذه المسائل والإطار الزمني لمعالجة المسألة ومؤشرات تقدم العمل في هذا المجال أو إنجازه. وينبغي الإشارة إلى أن مراجعة الحسابات تغطي بلدانا تختلف من عام إلى آخر. وعليه، فإن تكرار بعض المسائل من عام إلى آخر لا يعني بالضرورة أنه لم تتخذ تدابير لتصحيح الوضع. ومع ذلك، ثمة إدراك أن تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات يقتضي مواصلة الامتثال لجميع جوانبها ورصد تنفيذها باستمرار.

الجدول الأول

	المسائل المحددة في التقارير المتعلقة بمراجعة الحسابات	الاستراتيجية المتبعة لمعالجة المسألة	الإطار الزمني	مؤشر التقدم المحرز/الإنجاز
١ –	**التنظيم وملاك الموظفين**			
١ – أ	كان الهيكل التنظيمي إما ناقصا أو غير دقيق في ٦ مكاتب من أصل ١٨ مكتبا قطريا.	قيام المكاتب القطرية بتنقيح هياكلها التنظيمية لتضمينها التصنيف الجديد.	تمكنت معظم المكاتب القطرية من تطبيق التصنيف الجديد بحلول كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٤. وفي بعض الحالات كان سبب التأخر هو شغور وظيفة ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان.	تتوافر آخر الهياكل التنظيمية لدى شعبة الموارد البشرية.
٢ –	**المسائل البرنامجية**			
٢ – أ	لم يوقع الاتفاق الأساسي الموحد المتعلق بالمساعدة الذي يغطي أنشطة الصندوق في البلدان وذلك في ٥ مكاتب من أصل ١٨ مكتبا.	إن الحكومات في بعض البلدان في صدد استعراض هذه الاتفاقات وهو ما أدى إلى بعض التأخير. وتقوم الشعب الجغرافية بأعمال المتابعة مع ممثلي الصندوق والمديرين القطريين لكفالة تبادل الرسائل مع الحكومة المضيفة لتلتمس هذه الأخيرة موافقتها على منحها الشروط التي تنطبق على البرنامج الإنمائي والصندوق. يعمل المديرون القطريون على كفالة تبادل الرسائل مع الحكومة المضيفة لطلب موافقتها على توسيع نطاق الشروط المنطبقة على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتشمل صندوق الأمم المتحدة للسكان.	بعد انقضاء ثلاثة أشهر على اجتماع الإحاطة الذي اعتمده مراجعو الحسابات في المكتب القطري.	تأكيد المكاتب القطرية في النظام الشامل لقواعد البيانات المتعلقة بمراجعة الحسابات وبالتوصيات أن الحكومة المضيفة وقعت رسالة لمنحها الشروط التي تنطبق على البرنامج الإنمائي والصندوق.
٢ – ب	لم يعقد اجتماع للجنة التقييم لاستعراض البرنامج، وذلك في ٣ مكاتب من أصل ١٨ مكتبا.	تشدد المبادئ التوجيهية المنقحة المتعلقة بالبرنامج والصادرة في آب/أغسطس ٢٠٠٤ على مشاركة أصحاب المصلحة في صياغة خطة العمل الخاصة بالبرنامج القطري وخطط العمل السنوية.	ستوقع خطة العمل الخاصة بالبرنامج القطري في غضون شهر من إقرار وثيقة البرنامج القطرية. تعد خطط العمل السنوية في مطلع كل عام.	تدرج تعليقات أصحاب المصلحة في خطة العمل الخاصة بالبرنامج القطري وخطط العمل السنوية.
٢ – ج	لم تعالج مسألة قدرة الوكالات المنفذة على إدارة المشاريع وذلك في ٣ مكاتب من أصل ١٨ مكتبا.	تقوم الشعبة الجغرافية بأعمال المتابعة لكفالة استخدام المكتب القطري في المستقبل الأدوات المتوافرة لتقييم قدرة الوكالات المنفذة على إدارة المشاريع.	لدى صياغة مسودة وثيقة البرنامج وقبل العمل مع الوكالات المنفذة الجديدة.	تتوافر في المكاتب القطرية التقارير المتعلقة بتقييم قدرة الوكالات المنفذة المحتمل الاستعانة بها.

	المسائل المحددة في التقارير المتعلقة بمراجعة الحسابات	الاستراتيجية المتبعة لمعالجة المسألة	الإطار الزمني	مؤشر التقدم المحرز/الإنجاز
٢ - د	وقعت الوثائق المتعلقة بالمشاريع ورسائل التفاهم بعد الشروع في تنفيذ المشاريع وذلك في ٣ مكاتب من أصل ١٨ مكتبا.	تذكر الشعبة الجغرافية المكاتب القطرية بأهمية توقيع خطط العمل السنوية ورسائل التفاهم في الوقت المناسب.	مباشرة عقب اجتماع الاستعلام عن حصيلة الأعمال الذي يعقد في المكتب القطري.	انخفاض عدد ملاحظات مراجعي الحسابات على بدء الأنشطة قبل توقيع الوثائق المطلوبة.
٢ - هـ	عدم إنجاز رسائل التفاهم في ٥ من بين ١٨ مكتبا.	موافقة المكاتب القطرية على التقيد برسائل التفاهم الموحدة في المستقبل والحصول على المعلومات ذات الصلة كقائمة الموقعين المأذونين وتفاصيل الأعمال المصرفية.	فورًا بالنسبة للمشاريع الجارية.	تأكيد المكتب القطري في نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل أنه تم الحصول من الوكالات المنفذة على المعلومات الناقصة.
٢ - و	عدم القيام في ٤ من بين ١٨ مكتبا، بإعداد خطط تعبئة الموارد اللازمة لتوثيق الاستراتيجية المستخدمة لجمع موارد إضافية للبرامج.	قيام الشعب الجغرافية بعملية المتابعة مع المكاتب القطرية لكفالة إعداد خطة لتعبئة الموارد.	شهران من بعد إصدار تقرير مراجعة الحسابات.	توافر خطط لتعبئة الموارد لدى الشعب الجغرافية وفرع تعبئة الموارد.
٢ - ز	تحميل تكاليف المكاتب القطرية على المشاريع بما في ذلك المشروع الشامل في ٣ من بين ١٨ مكتبا.	التزام المكاتب القطرية بالحصول على موافقة خطية من أفرقة إدارة المشاريع قبل تحميل التكاليف على المشاريع. أتاح صدور مبادئ توجيهية جديدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ تحميل النفقات الإضافية على المشروع الشامل.	مباشرة بعد اجتماع الإحاطة الذي يعقده مراجعو الحسابات في المكتب القطري.	انخفاض عدد ملاحظات مراجعي الحسابات بشأن تحميل نفقات المكاتب القطرية على المشاريع.
٢ - ح	استخدام الأموال المخصصة لأحد المشاريع لأنشطة لا صلة لها بذلك المشروع في ٤ من بين ١٨ مكتبا.	التزام المكاتب القطرية بكفالة استخدام أموال المشروع وفقا لخطة العمل المتعلقة به. يتيح العمل بالبرنامج الحاسوبي ''أطلس'' لمديري المشاريع أن يستعرضوا التكاليف المحملة على المشاريع بانتظام وأن يتخذوا إجراءات تصحيحية عند الاقتضاء.	مباشرة بعد الإحاطة الذي يعقده مراجعو الحسابات في المكتب القطري.	انخفاض عدد ملاحظات مراجعي الحسابات بشأن تحميل نفقات غير ذات صلة بالمشاريع.
٢ - ط	ضعف مراقبة أرصدة حساب الأموال التشغيلية في مكتبين من بين ١٨ مكتبا مما أدى إلى تراكم أرصدة مستحقة كبيرة.	عدم قيام المكاتب القطرية بتقديم سُلَف حتى يرد التقرير المتعلق بالسلف السابقة، وقيامها بالمتابعة مع الشركاء المنفذين للحصول على تقارير بشأن السلف المستحقة.	جارية.	إبلاغ المكاتب القطرية عن انخفاض الأرصدة المستحقة في حساب الأموال التشغيلية. تأكيد المكاتب القطرية في نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل أن الوكالات

	المسائل المحددة في التقارير المتعلقة بمراجعة الحسابات	الاستراتيجية المتبعة لمعالجة المسألة	الإطار الزمني	مؤشر التقدم المحرز/الإنجاز
				المنفِّذَة قدمت تقارير عن السلف المستحقة.
٢ - ي	عدم قيام ٩ من بين ١٨ مكتبا بأي متابعة لكفالة تنفيذ توصيات مراجعي حسابات المشاريع من قبل الإدارة.	قيام المكاتب القطرية بالتشاور مع الوكالات المنفذة بإعداد خطط عمل لتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات، والتزامها بمتابعة الإجراءات المتخذة من قبل الوكالات المنفذة.	بعد شهرين من إعداد خطط العمل وبصورة منتظمة.	تأكيد المكاتب في نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات. انخفاض عدد الملاحظات التي يقدمها مراجعو حسابات المشاريع ومراجعو الحسابات الداخليون بشأن ضعف رصد تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات السابقة.
٢ - ك	عدم الوفاء في ٧ من بين ١٨ مكتبا بمتطلبات الرصد، بما في ذلك رصد وتقييم خطة التقييم والزيارات الميدانية.	صدور المبادئ التوجيهية في تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن رصد البرامج وتقييمها. وهي تتيح بعض المرونة استنادا إلى الحالات والقدرات الخاصة للبلدان. إدراج أنشطة الرصد ضمن خطة الرصد والتقييم وخطة إدارة المكاتب. وتتيح خطة الرصد والتقييم تفاصيل بشأن أنشطة الرصد والتقييم المحددة التي يتعين الاضطلاع بها.	مباشرة بعد صدور تقارير مراجعة الحسابات.	تأكيد المكاتب في نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل أنه قد تم الوفاء بمتطلبات رصد البرامج.
٢ - ل	عدم الامتثال بصورة كاملة وفي الوقت المناسب لإجراءات إغلاق المشاريع في ٧ من بين ١٨ مكتبا.	زيادة جهود المكاتب القطرية لإغلاق المشاريع في الوقت المناسب وتعزيز رصد المشاريع من قبل فرع المالية.	جارية.	إغلاق المشاريع من الناحية المالية في غضون ١٢ شهرا من بعد إتمام التنفيذ العملي.
٣ -	**العمليات المالية**			
٣ - أ	ضعف قيام ٥ من بين ١٨ مكتبا برصد النفقات في إطار ميزانية الدعم والميزانية البرنامجية لفترة السنتين، مما أدى إلى نفقات زائدة.	إسهام تنفيذ برنامج أطلس في تعزيز الرصد في هذا المجال؛ واكتساب القدرة من جانب مديري وموظفي المشاريع على رصد حالة الأنشطة في حينها، بفضل تسجيل الصفقات فورا، بما في ذلك الصفقات التي يجري تجهيزها في المقر. قيام المكاتب القطرية باستعراض النفقات بانتظام.	جارية.	انخفاض عدد ملاحظات مراجعي الحسابات عن ضعف رصد ميزانيتي الدعم والميزانية البرنامجية لفترة السنتين.

	المسائل المحددة في التقارير المتعلقة بمراجعة الحسابات	الاستراتيجية المتبعة لمعالجة المسألة	الإطار الزمني	مؤشر التقدم المحرز/الإنجاز
٣ - ب	وجود حالات لم يقدم فيها ٧ من بين ١٨ مكتبا المستندات الملائمة فيما يتعلق بالمدفوعات، مثل أوامر الشراء، والفواتير، وتقارير التسلم والتفتيش، أو الأدلة على تسلم الخدمات.	تذكير المكاتب بضرورة تأييد جميع قسائم المدفوعات بالمستندات الملائمة التي تثبت مشروعية الصفقات وتسلم السلع أو الخدمات بصورة مرضية ووفقا للعقد أو أمر الشراء. توظيف مديري العمليات من شأنه أن يعزز هذا المجال.	مباشرة بعد اجتماع الإحاطة الذي يعقده مراجعو الحسابات في المكتب القطري.	انخفاض عدد ملاحظات مراجعي الحسابات بشأن نقص المستندات المؤيدة للمدفوعات.
٣ - ج	عدم كفاية الفصل فيما بين المهام المتعلقة بعمليتي التسديد والشراء.	يقتضي إطار المراقبة الداخلية في برنامج أطلس أن تسند مهمتا الالتزام بالنفقات والتحقق لموظفين مختلفين ويتيح إمكانية كافية للفصل بين المهام فيما يتعلق بالصفقات.	مباشرة بعد اجتماع الإحاطة الذي يعقده مراجعو الحسابات في المكتب القطري.	تأكيد المكاتب لوجود أشخاص مختلفين لتصديق تسلم السلع والبضائع والموافقة على المدفوعات. عدم الإشارة في تقارير الرصد في برنامج أطلس إلى أي حالات لنقص الفصل فيما بين المهام.
٣ - د	عدم القيام في ٨ من بين ١٨ مكتبا باحتساب السلف النقدية وسلف السفر المقدمة للموظفين، في الوقت المناسب.	التزام المكاتب بزيادة رصد السلف المقدمة للموظفين واسترجاع السلف من مرتبات الموظفين إذا لم تكن قد احتسبت بعد.	ثلاثة أشهر بعد العودة من البعثة أو إنجاز النشاط.	تأكيد المكاتب لاحتساب السلف المستحقة، في نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل.
٤ -	**الإدارة العامة**			
٤ - أ	لم يتقيد ٤ من بين ١٨ مكتبا تقيدا صارما بإجراءات الحصول على عروض الأسعار المتعلقة بشراء بعض السلع التي تتراوح تكلفتها بين ٢٥٠٠دولار و٣٠ ٠٠٠ دولار.	التشديد خلال تدريب مديري العمليات في آب/أغسطس ٢٠٠٤، على ضرورة تعزيز هذا الميدان.	بعد تدريب مديري العمليات في آب/أغسطس ٢٠٠٤ ومباشرة بعد اجتماع الإحاطة الذي يعقده مراجعو الحسابات في المكاتب القطرية.	انخفاض عدد ملاحظات مراجعي الحسابات بشأن نقص التقيد بالإجراءات التي تقتضي الحصول على عروض الأسعار.
٤ - ب	عدم إنجاز أو إعداد تقارير الجرد في ١١ من بين ١٨ مكتبا.	في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، طُلب إلى المكاتب أن تصدق علَى تقارير الجرد لعام ٢٠٠٣ وأن تحيلها إلى المقر. تسجيل المعدات في الجرد لحظةَ تسلمها، بفضل العمل ببرنامج أطلس.	بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بالنسبة لجرد عام ٢٠٠٣. بدأ تطبيق نموذج الأصول في مستهل عام ٢٠٠٥.	ورود سجلات المخزون لعام ٢٠٠٣ إلى المقر وإحالة البيانات إلى برنامج أطلس. القيام بجرد مادي سنوي من قبل المكاتب، فضلا عن تحققها من سجلات المخزون للتأكد من دقته وتمامه.

	المسائل المحددة في التقارير المتعلقة بمراجعة الحسابات	الاستراتيجية المتبعة لمعالجة المسألة	الإطار الزمني	مؤشر التقدم المحرز/الإنجاز
٤ - ج	عدم وجود عقد يغطي خدمات السفر في ٦ من بين ١٨ مكتبا.	تذكير المكاتب القطرية بضرورة كفالة القيام بعملية تنافسية مع سائر وكالات الأمم المتحدة لتعيين وكالة سفر مناسبة.	شروع المكاتب القطرية في إجراء مناقشات مع سائر وكالات الأمم المتحدة في غضون شهرين من بعد إحاطة مراجعي الحسابات.	إبرام عقد مع وكالة السفر بعد إجراء عملية تنافسية موثقة والإفادة عن التقدم المحرز في نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل.
٤ - د	حاجة ٣ من بين ١٨ مكتبا إلى تعزيز التدابير الأمنية.	في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أصدر الصندوق سياسة للأمن الميداني تبين القواعد والمسؤوليات الواقعة على عاتق كل موظف لكفالة أمن وسلامة الأصول والموظفين.	جارية.	وفاء المكاتب بالمعايير الأمنية التنفيذية الدنيا.
		سيسهم إنشاء وظائف مستشار شؤون الأمن في المقر وإخصائيي شؤون الأمن الإقليميين في تحسين الأمن في الميدان بشكل مزيد.		
		سعي المكاتب إلى الحصول على المساعدة من موظفي الأمن الميداني المنتدبين إلى مراكز العمل لتعيين مجالات الضعف.		
٤ - هـ	عدم القيام دائما بتسجيل الاستخدام الشخصي للمركبات ومرافق الهاتف واسترجاع التكاليف المرتبطة بذلك في ٩ من بين ١٨ مكتبا.	قيام المكاتب القطرية بإنشاء نظام لتعيين واسترجاع تكاليف الاستخدام الشخصي للمركبات وهواتف المكاتب.	استرجاع التكاليف في غضون شهر واحد بعد تعيين الاستخدام الشخصي للمركبات ومرافق الهاتف التابعة للمكاتب.	إنشاء نظام رصد يحدد بوضوح المسؤوليات في نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل.
				إمكانية التأكد من استرجاع التكاليف في برنامج أطلس.
٥ -	**إدارة شؤون الموظفين**			
٥ - أ	عدم اتباع عملية استعراض الأداء في ٩ من بين ١٨ مكتبا.	تنفيذ نظام جديد لتقييم وتطوير الأداء في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وقيام مراكز التنسيق في شعبة الموارد البشرية بمتابعة تنفيذ النظام لكفالة الوفاء بالشروط.	إكمال نظام تقييم وتطوير الأداء لعام ٢٠٠٤ بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥.	تأكيد شعبة الموارد البشرية وفاء المكاتب القطرية بشروط نظام تقييم وتطوير الأداء.
٥ - ب	فرض ضغوط على ملاك الموظفين في ٤ من بين ١٨ مكتبا بسبب التأخيرات في التعيين بالوظائف الشاغرة.	لجوء بعض المكاتب إلى خدمات شركات التوظيف للإسراع بعملية التوظيف.	بعد ستة أشهر من اجتماع الإحاطة الذي يعقده مراجعو الحسابات في المكتب.	تأكيد المكاتب في نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل ملء جميع الوظائف.
		التزام المكاتب بزيادة الجهود من أجل إتمام التوظيف.		

	المسائل المحددة في التقارير المتعلقة بمراجعة الحسابات	الاستراتيجية المتبعة لمعالجة المسألة	الإطار الزمني	مؤشر التقدم المحرز/الإنجاز
٥ - ج	عدم التقيد في ١٤ من بين ١٨ مكتبا بإجراءات التوظيف والتقييم والإبلاغ المتعلقة بالخدمات المقدمة في إطار عقود الخدمات واتفاقات الخدمات الخاصة.	التشديد أثناء تدريب المديرين المعقود في آب/أغسطس ٢٠٠٤ على ضرورة تعزيز هذا المجال. التزام المكاتب باتباع عملية التوظيف القائمة على التنافس، وإعداد تقييمات أداء الأفراد بشأن عقود الخدمات واتفاقات الخدمات الخاصة والوفاء بمتطلبات الإبلاغ.	مباشرة بعد اجتماع الإحاطة الذي يعقده مراجعو الحسابات في المكتب.	إفادة المكاتب عن التقدم المحرز في نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل.
٥ - د	عدم قيام ٨ من بين ١٨ مكتبا بإعداد خطط التدريب أو عدم استناد خطط التدريب دائما إلى نتائج نظام تقييم الأداء.	إدراج التدريب في مرحلة تخطيط نظام تقييم وتطوير الأداء. إعداد خطة المكتب التدريبية في مستهل السنة ورصد تنفيذها.	بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥.	إفادة المكاتب عن إنجاز خطط التدريب في نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل.
٦ -	**التشغيل الآلي للمكاتب**			
٦ - أ	تركيب برامجيات غير مرخصة ببعض الحواسيب في ٣ من بين ١٨ مكتبا.	قيام صندوق الأمم المتحدة للسكان بشراء رخصة عامة لاستخدام برنامج Microsoft Office Professional. وتشمل هذه الرخصة الموظفين الأساسيين. سيجري شراء رخص إضافية لموظفي المشاريع.	فورا بالنسبة للموظفين الأساسيين. لفائدة موظفي المشاريع، في غضون شهرين من بعد اجتماع الإحاطة الذي يعقده مراجعو الحسابات.	جميعُ البرامجيات مشمولةٌ بالرخص.
٦ - ب	عدم قيام ٨ من بين ١٨ مكتبا بكفالة ملفات احتياطية بصورة منتظمة وحفظ نسخة من الملفات الاحتياطية خارج الموقع.	قيام الشعب الجغرافية وفرع نظم المعلومات الإدارية بتذكير المكاتب بالإجراءات التي تقتضي وضع ملفات احتياطية بصورة منتظمة للمعلومات الدقيقة وحفظ نسخة من تلك الملفات خارج الموقع.	مباشرة بعد اجتماع الإحاطة الذي يعقده مراجعو الحسابات في المكتب.	إفادة المكاتب عن الإجراءات المتخذة في نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل.

رابعا – استعراض مراجعة حسابات المشاريع التي تنفذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية

١٢ – بلغ مستوى تغطية مراجعة الحسابات للنفقات المتحملة في إطار تنفيذ الحكومات والمنظمات غير الحكومية للمشاريع في عام ٢٠٠٣ ما نسبته ٨٧ في المائة. غير أن ٣٠ في المائة من التقارير المقدمة إلى المقر تضمنت آراء متحفظة. وانصبت تحفظات مراجعي الحسابات أساسا على الحاجة إلى تعزيز الهيكل الداخلي لمراقبة عمليات المشاريع.

١٣ – ويساهم فرع خدمات مراجعة الحسابات، من خلال الآليات المشتركة بين الوكالات، في وضع أدوات مشتركة من أجل مساعدة المكاتب القطرية في إدارة عمليات مراجعة الحسابات. وتشمل هذه الأدوات الإطار المرجعي لإجراء عمليات مراجعة الحسابات والتوجيه فيما يتعلق باختيار مراجعي الحسابات. ووضع الفرع أيضا قائمة مرجعية من أجل مساعدة المكاتب القطرية في رصد الامتثال لمتطلبات مراجعة الحسابات.

١٤ – في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٥ كان قد ورد ٨٢٠ تقريرا. وأبدى فرع خدمات مراجعة الحسابات الملاحظات التالية لدى استعراض ٤٥٨ تقريرا لمراجعة الحسابات الخاصة بالمشاريع المنفذة من قبل الحكومات والمنظمات غير الحكومية في ٦٧ مكتبا.

١٥ – **مدى ملاءمة خطط مراجعة الحسابات المقدمة من المكاتب القطرية/الشعب**. كان يتعين تقديم خطط مراجعة الحسابات بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ مع تضمينها تفاصيل المشاريع التي كان مزمعا مراجعة حساباتها، والوكالات المنفذة، وتقدير النفقات التي كان سيجري تحملها ومراجعتها، والإطار المرجعي لعمليات مراجعة الحسابات، وتكاليفها التقديرية. وتم تسلم خطط مراجعة الحسابات من ١٢٨ مكتبا. وشهد هذا الرقم تحسنا مقارنة بعام ٢٠٠٢ الذي لم تستلم خلاله سوى ٩٩ خطة من خطط مراجعة الحسابات. وكانت الخطط الواردة من ٧٠ مكتبا مرضية، فيما كانت الخطط الواردة من ٥٨ مكتبا مرضية بصفة جزئية، وقد اعتبرت كذلك نظرا لعدم اشتمالها على بعض من المعلومات المشار إليها أعلاه. وتابع فرع خدمات مراجعة الحسابات هذه الأمور مع المكاتب القطرية والشعب المعنية بالأمر من أجل ضمان إتاحة المعلومات المطلوبة وإدراجها في قاعدة البيانات التي يمسكها الفرع.

١٦ – **مدى ملاءمة نطاق مراجعة الحسابات**. يجب أن تتصدى عمليات مراجعة حسابات المشاريع إلى مجالات من قبيل: عمليات المراقبة الداخلية للمشروع، ودفاتر وسجلات المحاسبة، وإقرارات التصديق، والتقارير المالية الدورية. وكان نطاق مراجعة الحسابات مرضيا في ٤٥ مكتبا، ومرضيا بشكل جزئي في ٢٢ مكتبا. ولم تعالج تقارير مراجعة الحسابات التي

اعتبر نطاقها مرضيا بشكل جزئي بعضا من المجالات المذكورة أعلاه. وقدم فرع خدمات مراجعة الحسابات إلى المكاتب القطرية والشعب تعليقات محددة سعيا منه لضمان تغطية تقارير مراجعة الحسابات المستقبلية للنطاق المطلوب في الدليل المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٧ - **مدى اكتمال تقارير مراجعة الحسابات**. ينبغي أن يضمِّن مراجعو الحسابات تقاريرهم الاستنتاجات التي توصلوا إليها وتوصياتهم ورأيهم العام، فضلا عن تعليقات إدارة الوكالات القائمة بالتنفيذ. ويجب أن ترفق تقارير مراجعي الحسابات أيضا بنسخ مصدقة من جميع التقارير المالية. ويجب، في حالة تولي الوكالة القائمة بالتنفيذ أيضا إدارة أموال تقدمها جهات مانحة أخرى، تقديم تقرير مستقل لمراجعة الحسابات عن الأموال التي يوفرها صندوق الأمم المتحدة للسكان في جميع الحالات إلا في حالات ست منظمات غير حكومية أبرم الصندوق اتفاقات معها. وتقدم المنظمات غير الحكومية الست المذكورة بياناتها المالية المراجعة إلى مقر الصندوق. وكانت التقارير المقدمة مكتملة في ١٢ مكتبا. ولم تستوف التقارير بعضا من الشروط في ٥٣ مكتبا واتسمت بالقصور في مكتبين.

١٨ - **تقديم تقارير مراجعة الحسابات في الموعد المحدد**. كان يتعين تقديم تقارير مراجعة الحسابات إلى فرع خدمات مراجعة الحسابات بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤. ومن جملة ٨٢٠ تقريرا تم تسلمها، قدم ٤٥٨ تقريرا (٥٦ في المائة) في الموعد المحدد لها أو بعد انتهاء الموعد بقليل، وقدم ٣٦٢ تقريرا من تقارير مراجعة الحسابات (٤٤ في المائة) في وقت متأخر. وتمثل هذه الأرقام تحسنا بنسبة ١١ في المائة مقارنة بالسنة الماضية.

١٩ - **التصديق على التقارير المالية**. ينبغي أن تتضمن التقارير المالية إقرارات تصديق موقعة من قبل موظفين مفوضين في الوكالات القائمة بالتنفيذ. والغرض من الإقرارات هو التصديق على صحة المعلومات الواردة في التقارير المالية. وجرى التصديق على هذه التقارير المالية بالشكل المناسب في ٥١ مكتبا. ولم يتم التصديق على بعض التقارير في ١٣ مكتبا، ولم يصدق على أي تقرير في ثلاثة مكاتب. وأخطرت المكاتب المعنية على النحو الواجب بضرورة التصديق على التقارير. وسيواصل فرع خدمات مراجعة الحسابات رصد هذا الأمر.

٢٠ - **مدى ملاءمة تقييم المكاتب القطرية لتقارير مراجعة الحسابات وخطط العمل**. ينص الدليل المالي على ضرورة قيام المكاتب القطرية باستعراض تقارير مراجعة الحسابات وإعداد تقييم لمدى امتثالها لمتطلبات مراجعة الحسابات. وعندما تكون هناك استنتاجات سلبية على صعيد مراجعة الحسابات، ينتظر من المكاتب أن تناقش حلولا لذلك مع الوكالات القائمة بالتنفيذ وأن تتفق على خطط للعمل. وكان كل من تقييم تقارير مراجعة

الحسابات وإعداد خطة العمل مرضيا في ١٦ مكتبا؛ ولم يتم إجراء تقييم التقارير أو إعداد خطة العمل في ١٩ مكتبا، بينما بلغ عدد المكاتب التي لا وجود للتقييم أو خطة العمل فيها ٣٢ مكتبا. وتم الوقوف على الجهود المبذولة من قبل المكاتب والوكالات القائمة بالتنفيذ من أجل تنفيذ التوصيات وتعزيز عمليات المراقبة الداخلية للمشاريع. وتمثل التوجه السائد في الاستفادة من تعليقات فرع خدمات مراجعة الحسابات في إعداد خطة العمل في وقت لاحق. وترحب المكاتب بالتعليقات الواردة من الفرع باعتبارها تتيح لها وللسلطات المكلفة بالمشروع تحسين سبل معالجة أوجه الضعف المحددة. ويستعان كذلك بتلك التعليقات من أجل إبراز أهمية التخطيط في الموعد المحدد لمشاريع مراجعة الحسابات والمتابعة المنتظمة لتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات أمام المكاتب. ويجري التشديد على هذه المسألة أيضا خلال عمليات المراجعة الإدارية للمكاتب القطرية والشعب.

٢١ - واستعرض فرع خدمات مراجعة الحسابات عينة من تقارير مراجعة حسابات المشاريع المعدة من قبل مراجعي الحسابات. وترد في الجدول الثاني أدناه القضايا الرئيسية المحددة في تقارير مراجعة الحسابات تلك، واستراتيجية التصدي لها، والإطار الزمني، فضلا عن مؤشرات التقدم أو الإنجاز. وجدير بالملاحظة أن استعمال مصطلح ''مكتب'' يدل هنا على المكاتب القطرية والشعب في المقر على حد سواء.

الجدول الثاني

	القضايا التي حددت في تقارير مراجعة الحسابات	استراتيجية التصدي للقضايا	الإطار الزمني	مؤشر إحراز التقدم/الإنجاز
١ -	لم يتم الحصول على عروض الأسعار لدى شراء المعدات أو الإمدادات.	يجدر تذكير المكاتب بالقيام بأعمال المتابعة مع الوكالات القائمة بالتنفيذ من أجل ضمان الحصول على عروض الأسعار من أجل تعزيز المراقبة الداخلية على المشتريات وضمان أداء مهمة الشراء مع المراعاة الواجبة لدواعي الاقتصاد في النفقات.	فورا بعد تسلم تقارير مراجعة الحسابات.	قيام مديري العمليات أو الموظفين الماليين في المكاتب ببعض الاختبارات، وتأكيدهم في تقاريرهم عن زيارة الرصد تنفيذ التوصية.
٢ -	لم يتم إعداد سجلات الجرد الخاصة بالمشاريع أو لم يتم إكمالها.	تتأكد المكاتب خلال زيارات المشاريع من أن إدارة المشروع تقوم بجرد مادي وتحتفظ بسجلات دقيقة وكاملة.	شهران ابتداء من تسلم تقارير مراجعة الحسابات.	قيام مديري العمليات أو الموظفين الماليين باختبارات، وتأكيدهم في تقاريرهم عن زيارة الرصد بأن سجلات الجرد موجودة وكاملة.
٣ -	لم يتم إعداد التسويات المصرفية، أو أعدت في وقت متأخر.	لدى الشروع في الأنشطة البرنامجية، يقدم مديرو العمليات أو الموظفون الماليون إلى موظفي المشروع الوطنيين إحاطة عن المتطلبات المالية الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويوفرون المزيد من التدريب والدعم حسب الاقتضاء. ويشمل هذا التدريب عملية إعداد التسويات المصرفية واستعراضها.	شهر واحد بعد تسلم تقارير مراجعة الحسابات.	قيام مديري العمليات أو الموظفين الماليين باستعراض نموذج من التسويات المصرفية، وتأكيدهم في تقاريرهم عن زيارة الرصد إعدادها في الموعد المحدد.
٤ -	لم يتم توفير مستندات لإثبات المدفوعات.	تعمل المكاتب من أجل الحصول على مستندات الإثبات غير المتوفرة من إدارة المشروع من أجل استعراضها. وفي حالة عدم تقديم أي وثائق، تخصم النفقات من التقارير الخاصة بالنفقات. وتشرح لإدارة المشروع شروط التوفر على مستندات الإثبات.	شهران بعد تسلم تقارير مراجعة الحسابات.	قيام مديري العمليات أو الموظفين الماليين بفحص مستندات إثبات المدفوعات، والتأكيد في تقاريرهم عن زيارات الرصد بأنها تستوفي الشروط المفروضة.
٥ -	لم تكن التقارير المالية الخاصة بالمشروع دقيقة أو متوافرة.	تعمل المكاتب من أجل الحصول على التقارير غير المتوفرة وتقوم باستعراضها. ترجع التقارير غير الدقيقة إلى الوكالات القائمة بالتنفيذ من أجل تصحيحها.	شهر واحد ابتداء من صدور تقارير مراجعة الحسابات.	قل عدد الملاحظات بشأن عدم توفر التقارير المالية أو عدم صحتها.
٦ -	لم تكن عملية مسك السجلات المحاسبية جيدة في بعض المشاريع.	تجتمع المكاتب مع الوكالات القائمة بالتنفيذ لشرح المتطلبات الخاصة بسجلات المحاسبة وتقوم بأعمال المتابعة من أجل ضمان الاحتفاظ بسجلات المحاسبة بشكل مناسب.	فورا بعد استلام تقارير مراجعة الحسابات.	قيام مديري العمليات أو الموظفين الماليين بفحص سجلات المحاسبة، وتأكيدهم في تقاريرهم عن زيارة الرصد الاحتفاظ بتلك الوثائق ودقتها.

	القضايا التي حددت في تقارير مراجعة الحسابات	استراتيجية التصدي للقضايا	الإطار الزمني	مؤشر إحراز التقدم/الإنجاز
٧ -	تم تجاوز الميزانيات المخصصة للمشروع أو لم يصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان أي أذن بتنقيح الميزانية.	التزام المكاتب برصد أوثق لميزانيات المشاريع.	فورا بعد استلام تقارير مراجعة الحسابات	قل عدد الملاحظات عن تجاوز المشاريع للميزانيات المخصصة لها أو عن تنقيح الميزانية دون الحصول على ترخيص بذلك.
٨ -	حُمِّلت نفقات بعض المشاريع تكاليف غير صحيحة.	تقوم المكاتب بشطب التكاليف غير الصحيحة من التقارير المالية وتشرح لإدارة المشروع طبيعة التكاليف المقبولة التي يمكن أن تدرج في نفقات المشاريع.	شهران بعد تسلم تقارير مراجعة الحسابات.	تضمين التعديلات في التقارير المالية من أجل عدم احتساب التكاليف غير الصحيحة.
٩ -	لم يتم تسلم التقارير المالية المتعلقة بالعقود المبرمة من الباطن من أجل رصد أداء المتعاقدين من الباطن.	اجتماع المكاتب مع مديري المشاريع وقيامها بشرح المتطلبات المتعلقة بالرصد في إطار العقود المبرمة من الباطن.	شهران بعد تسلم تقارير مراجعة الحسابات.	قيام مديري العمليات أو الموظفين الماليين باستعراض بعض التقارير المالية الواردة من المتعاقدين وتأكيد اكتمالها وصحتها في تقاريرهم عن زيارة الرصد.

خامسا - متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مراجعة الحسابات السابقة

٢٢ - تستفيد الشعب الجغرافية منذ عام ٢٠٠٣ من نظام لإدارة توصيات مراجعة الحسابات متاح على شبكة الإنترنت قصد تمكينها من رصد حالة تنفيذ توصيات تقارير مراجعة الحسابات في مناطق كل منها. ومن شأن ذلك أن يضع عبء المساءلة على إدارة الشعبة من أجل التأكد من متابعة عمليات مراجعة الحسابات وكشف حالات عدم المتابعة أو وجود أي قيود من أجل توفير ما يلزم من دعم وتوجيه. ويمكن أيضا المديرين من مراعاة متابعة توصيات تقارير مراجعة الحسابات على صعيد تقييم أداء الموظفين.

٢٣ - وكشفت عملية تحليلية لحالة تنفيذ توصيات تقارير مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٤ من قبل الشعب الجغرافية أن ٩٥ في المائة من التوصيات المقدمة إلى المكاتب القطرية إما عولجت فعلا أو توجد في مرحلة التنفيذ، وأن نسبة ٥ في المائة فقط منها تظل إما غير منفذة أو متنازع عليها أو لم تتخذ أي تدابير ملموسة بشأنها.

٢٤ - وفي حالات قليلة، لم تقم المكاتب القطرية باستكمال حالة تنفيذ توصيات تقارير مراجعة الحسابات في نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل. ويعزى ذلك جزئيا إلى مسائل تقنية تتعلق بولوج النظام، فضلا عن عدم التعود الكافي على نظام قاعدة البيانات المذكور. ويعمل فرع خدمات مراجعة الحسابات حاليا على معالجة هذه المسائل وسيقوم مع اكتمال عدد الموظفين في عام ٢٠٠٥ بزيادة دعمه للشعب الجغرافية على

صعيد ضمان استعمال المكاتب القطرية لنظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل وتقديم الشعب لتعليقات بناءة وفي الوقت المناسب إلى المكاتب القطرية.

٢٥ - وأقرت الشعب الجغرافية في تحليلاتها بأن العديد من توصيات مراجعة الحسابات تتطلب رصدا متواصلا، بما في ذلك القيام بالمتابعة لدى كل زيارات موظفي الشعبة للمكاتب القطرية. وتشكل متابعة عمليات مراجعة الحسابات السابقة أيضا جزءا لا يتجزأ من نطاق عمليات المراجعة الإدارية اللاحقة.

سادسا - نظام أطلس

٢٦ - كان من الواجب، قبل تنفيذ البرامج والتوصيلات والمعدات الحاسوبية الخاصة بنظام أطلس، تطوير المكاتب القطرية. وكان عام ٢٠٠٤ هو أول سنة كاملة يتم فيها استخدام نظام أطلس. وقد ووجهت بعض المصاعب في البداية بسبب عدم استقرار النظام في بدايته. إضافة إلى ذلك فقد لزم تدريب الموظفين على استخدام النظام. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان التدريب لمديري العمليات بهدف تقوية قدرات المكاتب القطرية. ويقدم الصندوق أيضا بصفة مستمرة تدريبا على الشبكة لكل الموظفين. وتم عبر نظام أطلس وضع وتحديد الأدوار والعمليات الوظيفية في إطار نظام مراقبة داخلية جديد.

٢٧ - أتاح برنامج أطلس الحاسوبي للمنظمة الوصول إلى البيانات في الوقت الفعلي، ومن ثم فقد استبعدت بعض نقاط الضعف التي جرى تحديدها في المراجعات الإدارية السابقة. وسمح النظام أيضا بالتنفيذ المتسق للإجراءات في كل المكاتب. علاوة على ذلك فقد مكن النظام المديرين من الوصول إلى تقارير مختلفة والتركيز على المسائل الإدارية الرئيسية. ومع إدخال نظام أطلس في كل المكاتب جرى تنفيذ خطة مركزية للنظام الحاسوبي، لاسترجاع البيانات في حالة وقوع كارثة تكفل استعادة الوصول إلى النظام في خلال يوم واحد مع خسارة قصوى تبلغ أربع ساعات من البيانات.

سابعا - استعراض تطبيق السياسات

٢٨ - أجرى فرع الرقابة والتقييم في عام ٢٠٠٤ استعراضا لعملية تطبيق السياسات في برنامج قطري واحد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. والهدف من هذه الاستعراضات هو ضمان المساءلة على كل مستويات اتخاذ القرار داخل بيئة العمل اللامركزية بالصندوق وللتحقق من وجود توجه مبني على النتائج في عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان على مستوى المقر وعلى المستوى الميداني. ويُجري هذه الاستعراضات الموظفون الأقدمون بغرض تحقيق فحص متعمق لعملية تطور وإدارة البرنامج آخذين في الحسبان الأدوار التي تقوم بها

المكاتب القطرية المعنية وموظفو المقر بالإضافة إلى أفرقة الخدمات التقنية القطرية. ويتم في كل استعراض فحص الخطوات التي جرى اتخاذها لتحقيق مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبالخصوص في تشجيع تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والدور الذي يقوم به المكتب القطري ضمن شبكة المنسقين المقيمين للأمم المتحدة. وتُغتنم هذه الفرصة لتقييم أهمية وسهولة فهم سياسات وإجراءات صندوق الأمم المتحدة للسكان. ولتحديد المجالات التي تتطلب مزيدا من الوضوح في سياسة البرنامج كما تتطلب توجيها فنيا.

٢٩ - تزود استعراضات تطبيق السياسات الإدارة العليا بمعلومات عن أداء الصندوق في بلدان مختارة علاوة على توصيات بالتحسين. وهي توفر في نفس الوقت فرصة للموظفين الميدانيين لتقديم تعقيباتهم بشأن طبيعة ونوعية الدعم الذي يتلقونه من المقر ومن فرق الدعم القطرية. وتعرض نتائج استعراضات تطبيق السياسات على اللجنة الرقابية لصندوق الأمم المتحدة للسكان التي يرأسها المدير التنفيذي. وتتم مناقشة الأمور ذات الأهمية ويتفق على إجراءات المتابعة في ضوء كل عملية استعراض. يتم تعيين الأطراف المسؤولة بالموقع الميداني وبالمقر، حسبما هو ملائم، وتكون الشعب المعنية مسؤولة عن تنفيذ إجراءات المتابعة والتبليغ عن نتائج هذه الجهود. يقوم فرع الرقابة والتقييم بعملية الرصد ويبلغ اللجنة الرقابية عن إجراءات المتابعة على مستوى الصندوق.

٣٠ - كان الاستعراض الذي أجري عام ٢٠٠٤ لبلد من الفئة ''أ'' أدى فيه دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الانتقال من مرحلة المساعدة الإنسانية إلى مرحلة المساعدة الإنمائية بصياغة وتنفيذ أول برنامج مساعدة. لقد كان تأمين الأموال لدعم العمليات الإنسانية يشكل تحديا. ولكن، بموارد محدودة، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بدور هام في تنسيق ورصد المساعدة الطارئة في مجال الصحة الإنجابية. وقد أكسبت عملية الاستعراض صندوق الأمم المتحدة للسكان دروسا هامة في وضع مبادئه التوجيهية للأنشطة المستقبلية في الحالات الطارئة.

٣١ - شملت مسؤوليات ممثل لصندوق الأمم المتحدة للسكان المكتب القطري الذي أنشئ مؤخرا. وقد ساعد المكتب القطري الحكومة، عبر مبادرات مشاريع مختلفة، في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، حيث ساهم بدرجة كبيرة في توجيه دعوة عاجلة للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف المترلي، وذلك بتقديم الدعم لأنشطة تثقيف المجتمع المحلي، وحملات توعية الجماهير، والعمل مع الشرطة ومع النظام القضائي من أجل زيادة قدراتهم على معالجة حالات العنف المترلي معالجة فعالة. وأسهم في

الموافقة على مشروع القانون الجديد المتعلق بالعنف المترلي، وقام بتنسيق استراتيجية أدت إلى موافقة وزارة الصحة على خطة وطنية لتنظيم الأسرة. وقد أقرت الحكومة بوضوح بأهمية الأهداف الإنمائية للألفية، وبأن الأهداف الإنمائية للألفية للبلد هي نفس الأهداف الإنمائية الوطنية. ولكن ما زال جمع البيانات اللازمة للرصد وتقديم التقارير يخضع للنقاش فيما بين المانحين.

٣٢ - كان صندوق الأمم المتحدة للسكان عضوا نشطا ونافعا جدا في أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وشارك في اللجان المشتركة بين الوكالات التي تغطي أماكن عمل مشتركة وإدارات وعلاقات في مجال المعلومات/وسائط الإعلام، بالإضافة إلى أفرقة مواضيعية مشتركة بين الوكالات ومعنية بتطوير القدرات وبالمسائل الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وحقوق الإنسان. وشارك المكتب القطري في أفرقة عمل للتقييمات القطرية المشتركة وفي إنجاز أول وثيقة للبلد بشأن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وهي وثيقة أُعدت في نفس وقت إعداد الخطة الإنمائية الوطنية الأولى للبلد. وشارك الصندوق أيضا في معتكفات أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي نظمت لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولقد افتتحت دار الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠. وقد ساهم العمل في مكان عمل مشترك إلى تسهيل التنسيق الجيد بين الوكالات.

٣٣ - بيَّن الاستعراض أن برنامج المساعدة التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان أعان في إنشاء الهياكل والأنظمة المطلوبة للتنمية وذلك عبر تقوية قدرات مقدمي الرعاية الصحية وتوفير المعدات والإمدادات ووسائل منع الحمل. وقد بذلت جهود كبيرة لبناء القدرات المؤسسية والإدارية لوزارة الصحة من حيث وضع المعايير وتعزيز القدرة على جمع البيانات لتحسين الرصد. وثمنت الحكومة والمانحون صندوق الأمم المتحدة للسكان لتركيزه على الحد من معدل وفيات الأمهات وللدفع القوي الذي قدمه الصندوق في صياغة تشريعات بشأن العنف المترلي. واعتُرف بصندوق الأمم المتحدة للسكان مناصرا للتنظيمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية. وأعرب أيضا عن التقدير لما يتمتع به الصندوق من الميزة النسبية في جمع البيانات، وبالخصوص في إجراء أول إحصاء في البلد. وتعاون الصندوق تعاونا وثيقا مع منظمة الصحة العالمية ومع اليونيسيف في توفير التدريب للقابلات بالإضافة إلى تقديم حلقات دراسية عن الطرق والاستشارات الخاصة بتنظيم الأسرة وعن إثبات الحالات التي تتطلب الإحالة. وتعاون الصندوق مع اليونيسيف في تدريب فصل المدربين الخاص بمدرسي السياسات الوطنية في مجالي العنف المترلي وحماية الطفل. وعملا أيضا مع وزارة الصحة في حملة نُفذت على نطاق البلد لتعزيز الأمومة الآمنة.

٣٤ - وقد لاحظ الاستعراض عموما أن على المكتب القطري أن يتقيد بطريقة أكثر منهجية بالطرق الراسخة لتخطيط البرامج ورصدها. ولم تستخدم إطارات منهجية لأغراض الرصد نظرا لعدم توافر البيانات على مختلف مستويات النتائج. وعلى الرغم من أن المكتب القطري كان يُدرك أهمية إشراك نظراء وطنيين في إدارة البرنامج، فقد وجد أن من الصعب فعل ذلك بسبب محدودية القدرات الوطنية. واعتمد المكتب القطري على الاستفادة من متطوعي الأمم المتحدة وبعض الخبراء الدوليين للوفاء باحتياجات الدعم الفني للأنشطة التي يدعمها الصندوق. لقد كان استخدام طريقة متطوعي الأمم المتحدة مفيدا بوجه خاص لأن العديد من متطوعي الأمم المتحدة يتكلمون اللغات المطلوبة وأظهروا مقدرة على تقديم التدريب والتدريس على رأس العمل.

ثامنا - آليات الرقابة

٣٥ - في عام ٢٠٠٤، استمرت اللجان التابعة للصندوق، وهي لجنة الرقابة ولجنة الإدارة ولجنة البرامج، في أداء دور هام في تحسين المساءلة والرقابة والأداء التنظيمي. ويرد وصف لأهداف هذه الآليات الرقابية الثلاث في تقرير سابق (DP/FPA/2004/6). ويرد أدناه عرض موجز للأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها اللجان في عام ٢٠٠٤.

لجنة الرقابة

٣٦ - اجتمعت لجنة الرقابة بانتظام خلال عام ٢٠٠٤. وركزت اللجنة على مناقشة استجابة الصندوق لتوصيات رسالة تنظيمية صادرة من مجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة بشأن المراجعة المؤقتة لحسابات الصندوق، وكذلك استجابة الصندوق للتقرير النهائي لمجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة بشأن حسابات الصندوق للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقد جرى التشديد على أهمية ضمان إجراءات المتابعة من قِبل الوحدات المعنية.

٣٧ - أحيطت لجنة الرقابة علما بنتائج استعراض أجري في عام ٢٠٠٤ بشأن تطبيق السياسات. وأحيط أعضاء اللجنة أيضا بإجراءات المتابعة بشأن تقارير عن حالات احتيال أو حالات احتيال افتراضية. وجرت مناقشة القضايا ذات الأهمية على نطاق العالم بالنسبة للصندوق وتم الاتفاق عليها. وأُفيد من الاجتماعات لاستعراض وتعديل خطط تتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات. ووافقت اللجنة أيضا على توسيع عضويتها لتشمل مدير شعبة الموارد البشرية.

لجنة الإدارة

٣٨ - رصدت لجنة الإدارة في عام ٢٠٠٤ بانتظام حالة استخدام الموارد المالية وإسقاطات النفقات في نهاية العام، وأوصت باتخاذ ما يلزم من إجراءات التصحيح والمتابعة. واستعرضت اللجنة أيضا مسارات العمل في التصدي لمسائل مختلفة تتعلق بنظام أطلس الذي أُدخل عام ٢٠٠٤ وبتت بشأنها. علاوة على ذلك استعرضت اللجنة مشاريع الأنظمة المالية المنقحة والتغييرات التي أُجريت على سياسات بشأن استعادة التكاليف فيما يتعلق بالتكاليف غير المباشرة المتصلة بالتمويل المشترك. وتم عرض هذه التقارير على المجلس التنفيذي في أول دورة عادية عُقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٣٩ - جُعل الأمن بندا دائما في جدول أعمال لجنة الإدارة لإبراز الحاجة لتعزيز جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان في هذا المجال. وشمل عمل اللجنة استعراض مشاريع سياسات الأمن الميداني واستعراض المقترحات المتعلقة بإدخال الشواغل الأمنية ضمن استعراضات مراجعة الحسابات.

٤٠ - استعرضت لجنة شؤون الإدارة، أثناء عام ٢٠٠٤، مشاريع نسخ جديدة ونسخ منقحة للسياسات والإجراءات القائمة المتعلقة بالإدارة، ويشمل الاستعراض سياسة لتكنولوجيا المعلومات، وسياسة للترجمة، وسياسة للمشتريات، وسياسة لحفظ دليل دون أن يكون مقصورا عليها. وتتوفر السياسات والإجراءات المعتمدة لكل الموظفين على موقع الإنترانيت الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان تحت دليل السياسات والإجراءات. وعملت اللجنة أيضا كمسبار لاختبار المناقشات المتعلقة بجوانب مختلفة للإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك إطار إدارة الصندوق القائمة على النتائج.

لجنة البرامج

٤١ - اجتمعت لجنة البرامج على أساس شهري لمناقشة مجموعة من السياسات والمسائل الإجرائية المتعلقة باستراتيجيات وعمليات برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان. وعلى وجه الخصوص، استعرضت اللجنة فصولا منقحة من الدليل البرنامجي للسياسات والإجراءات التي تم استكمالها الآن تمشيا مع مبادرات المواءمة التي تقودها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ووافقت عليها. وناقشت لجنة البرامج تطوير السياسة فيما يتعلق بتنمية القدرات والاستجابة للمسائل الإنسانية والجوانب الموضوعية لعمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان: مثل الصحة الإنجابية والسكان والتنمية، والمسائل الجنسانية، وحقوق الإنسان والثقافة.

٤٢ - واستعرضت لجنة البرامج تنفيذ السياسات والمبادئ التوجيهية القائمة حاليا بما في ذلك البرنامج المشترك بين الأقطار واستراتيجية المشاركة في المعرفة. وأشرفت اللجنة على إعداد خطة عمل لضمان الجودة تكون بمثابة دليل شامل لوحدات المقر لدعم عملية البرمجة على مستوى البلد. وقد بدأ العمل أيضا، تحت رعاية اللجنة، لاستحداث نظام لإدارة معلومات البرامج بغرض دعم عناصر برنامج Atlas Wave II.

تاسعا - التوصية

٤٣ - قد يود المجلس التنفيذي الإحاطة علما بهذا التقرير (DP/FPA/2005/9) وتقديم الملاحظات بشأن شكل التقرير.